

الاقتصاد

[40] وقوله " تجري بأعيننا " (1) أي ونحن عالمون. ولا يجوز أن يكون تعالى بصفة شيء من الاعراض، لانه قد ثبت حدوث الاعراض أجمع، فلو كان بصفة شيء من الاعراض لكان محدثا، وقد بينا قدمه. ولانه لو كان بصفة شيء من الاعراض لم يخلو من أن يكون بصفة ما يحتاج إلى محل أو بصفة ما لا يحتاج إلى المحل كالغناء واردة القديم تعالى وكراهته فان كان بصفة القسم الاول أدى إلى قدم المحال وقد بينا حدوثها، ولو كان بصفة القسم الثاني لاستحال وجوده وقتين كاستحالة ذلك على هذه الاشياء. وأيضا لو كان بصفة الغناء لاستحال وجود الاجسام معه، وذلك باطل. ولا يجوز عليه تعالى الحلول، لانه لا يخلو أن يكون الحلول واجبا له أو جائزا، ولو كان واجبا لوجب ذلك في الازل، وذلك يوجب وجود ما يحله في الازل، وفي ذلك قدم المحال، وقد بينا فساده. ولو كان وجوده متجددا [وهو واجب] (2) لوجب أن يكون له مقتضى، فلا يخلو أن يكون مقتضيه صفته الذاتية أو كونه حيا، ولا يجوز أن تكون صفته الذاتية مقتضية لذلك، لان صفة الذات لا تقتضي صفة اخرى بشرط منفصل، ووجود المحل منفصل. ولو كان كونه حيا مقتضيا لذلك اقتضاه فينا، كما أنه لما اقتضى كونه مدركا اقتضاه فينا، وذلك باطل. وان كان حلوله جائزا احتاج إلى معنى، وذلك المعنى لا بد أن يختص به والاختصاص يكون اما بالحلول أو المجاورة، وكلاهما يقتضيان كونه جوهرًا وقد أفسدناه، فبطل بجميع ذلك عليه الحلول. ولا يجوز أن يكون تعالى في جهة من غير أن يكون شاغلا لها، لانه ليس

(1) سورة القمر: 14. (2) الزيادة من ر.
